

التحول الذي لم يطرأ بعد

وزير الداخلية، أوفير بينيس، في مؤتمر "سيكوي" في راهط:
"التمييز راسخ ومتجذر في مؤسسات الدولة حتى النخاع"

أثار نشر تقرير "لجنة أور" جملة من الانتقادات في أوساط الجماهير العربية في إسرائيل، ولا سيما في أعقاب إحجام اللجنة عن إلقاء المسؤولية الشخصية على المسؤولين السياسيين، وعلى كبار قادة الشرطة، في قضية مقتل المتظاهرين الثلاثة عشر. إلى جانب تلك الانتقادات فقد رأى رئيس لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية، شوقي خطيب، في مؤتمر "سيكوي" الذي عُقد في راهط، أنه لولا تجاهل الحكومة لها لكان يمكن "اعتبار استنتاجات لجنة أور بمثابة تحول تاريخي باتجاه التعاون والمساواة" في علاقة الدولة بالمواطنين العرب، وفي العلاقات بين المواطنين العرب واليهود في إسرائيل. "ها هم العرب يقولون، على الرغم من الانتقادات، إننا نعتبر التقرير نقطة تحول في العلاقات بين العرب واليهود، وبين المؤسسة والمواطنين العرب. وللأسف فإن ما قامت به الحكومة، بدلا من ذلك، هو إقامة "لجنة لبيد"- وهي لجنة سياسية أكلت إليها صلاحيات للدراسة وللزيادة على استنتاجات لجنة تحقيق رسمية".

احتل هذا التحول التاريخي، الذي لم يطرأ بعد، مركز الصدارة في مداوات مؤتمر راهط التي تناولت قضايا المساواة في الخطاب الإسرائيلي، والتطوير القائم على المساواة نظريا وتطبيقا. وكان المدير العام المشارك في جمعية "سيكوي"، شالوم (شولي) ديختر، أوضح في المؤتمر أن الجمعية توقعت مسبقا أن لا يُصار إلى تنفيذ استنتاجات اللجنة. واستنادا إلى الفرضية المسبقة بأن السلطات الإسرائيلية لن تسارع إلى تطبيق المساواة التامة بين المواطنين العرب واليهود رأت جمعية "سيكوي" أن من واجب منظمات المجتمع المدني مطالبة الحكومة بتطبيق الاستنتاجات وتحقيق المساواة بين المواطنين. ولهذا الغرض أطلقت جمعية "سيكوي" برنامج متابعة تطبيق استنتاجات اللجنة. من جهته أكد ديختر على أن هدف المتابعة ليس مجرد التحذير من القصورات في تطبيق الاستنتاجات بل هو بالأساس طرح وجهة نظر بديلة واقتراحات عملية لتطبيق المساواة بين اليهود والعرب.

تمحورت النقاشات في المؤتمر حول مختلف جوانب الخطة المتبلورة لتطوير النقب والجليل، التي وصفها المحامي علي حيدر، المدير العام المشارك في جمعية "سيكوي"، بأنها "تمييز مأسس ومحاولة لتهويد النقب والجليل تحت شعار التطوير". رئيس بلدية راهط، طلال القريناوي، دعا إلى اعتماد التطوير المشترك، العربي - اليهودي، في النقب والجليل قائلا: "لا هذا على حساب ذلك، ولا ذلك على حساب هذا". وأشار القريناوي إلى التمييز في الموارد التي تخصصها وزارة الداخلية للسلطات المحلية العربية مقارنة مع نظيرتها اليهودية موردا معطيات تبين أن ما تخصصه وزارة الداخلية كإتفاق على الفرد الواحد في مدينة راهط يبلغ 2,800 شاقل جديد سنويا، مقابل 12,000 شاقل جديد سنويا للفرد الواحد في البلدات اليهودية المجاورة. وأكد هذا الكلام رئيس بلدية أم الفحم، الناطق باسم الحركة الإسلامية، الشيخ هاشم عبد الرحمن، الذي كشف عن أن البلدية برئاسته تمكنت من أن تضيف إلى ميزانيتها زهاء 18 مليون شاقل جديد خلال بضع سنوات وذلك بفضل تحسين نسبة الجباية وتعميقها، بيد أنه يقف عاجزا أمام المواطنين الذين يشكون قلة المرافق الصناعية، وتدني مستوى البنى التحتية،

وتردي حالة النظافة، وواقع التعليم والنقص في غرف التدريس، لأن مدينته لا تمتلك خريطة هيكلية مصادقا عليها.

كما دعا رئيس بلدية راهط، **طلال القريناوي**، إلى إقامة بلدات جديدة للمواطنين العرب وحل مشكلة أراضي البدو في النقب ورفع التهديد الذي تواجهه القرى غير المعترف بها، التي يقطنها ما يزيد عن 60,000 مواطن. وفي هذا السياق توجه **حسين الرفايعة**، رئيس المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب، إلى أوفير بينيس، الذي كان يشغل حينها منصب وزير الداخلية، وكان حاضرا في الجلسة، كما توجه إلى وزراء حزب العمل كافة، ودعاه وإياهم إلى الوفاء بوعودهم المتكررة بحل مشكلة البلدات غير المعترف بها.

من جهته أكد **شالوم (شولي) ديختر** التخوف الذي أعرب عنه **طلال القريناوي** من أن خطة تطوير النقب ستميز ضد مواطني المنطقة العرب، وذلك استنادا إلى وثيقة مسودة الاتفاق الذي وصل إليه بشأن إقامة شراكة بين الشركة الخاصة "داروما عيدان هنيغف" والوكالة اليهودية لتخطيط التطوير في النقب. ويقول **ديختر** إنه يتضح بعد الاطلاع على المسودة أن هدفها هو منح الامتياز للوكالة اليهودية في التخطيط لتطوير النقب. وتشير المسودة بصريح العبارة إلى أن هذه وسيلة لدفع المهمات الاستراتيجية الأساسية التي تضطلع بها الوكالة. ويقول **ديختر**: "إن المهمة المناطة بالوكالة اليهودية هي مساعدة اليهود في جميع أرجاء العالم. في رابطة الدول، وفي الأرجنتين، وفي أي مكان آخر. المهم أن تخدم اليهود وتساعدهم. كيف ستحرص دولة إسرائيل على صيانة مصالح جميع المواطنين في النقب والجليل، بمن فيهم العرب، في الوقت الذي تتولى فيه الوكالة اليهودية عملية التخطيط؟ تمتلك الوكالة اليهودية سجلا حافلا في التطوير، ولكنه لليهود فقط. ومن الناحية العملية فإن الوكالة اليهودية، خلال نشاطها الممتد على مدار ستة عقود، عمقت الفجوة في تطوير البنى التحتية بين البلدات اليهودية والعربية حتى تبين في أكتوبر 2000 أنه من المتعذر الجسر عليها". ودعا **ديختر** الحكومة إلى تحمل المسؤولية الكاملة لوحدها في تطوير النقب والجليل، كما دعا منظمات المجتمع المدني إلى المطالبة بأن يقوم التطوير على مبدأ المساواة.

تقول **عايدة توما**، عضو اللجنة إدارة جمعية "سيكوي"، إنه بالإضافة إلى الخطة الشاملة لتطوير الجليل والنقب، يعكف مجلس الأمن القومي على وضع خطة أخرى موازية لتطوير البلدات العربية. وأشارت **توما** إلى التناقض الصارخ الذي ينم عن تدخل مجلس الأمن القومي في تطوير التجمعات السكانية. وقالت: "إذا كانت هناك خطتان من هذا النوع، واحدة للعرب والأخرى لتطوير النقب والجليل، يمكن الاستنتاج بأن الأولى هي للعرب والثانية هي لغير العرب".

ردود فعل المؤسسة الرسمية

اتفق وزير الداخلية، **أوفير بينيس**، في الرأي مع المتحدثين في المؤتمر على أن التطوير في إسرائيل لا يقوم على مبدأ المساواة "لا نظريا ولا تطبيقا"، كما قال. وأضاف الوزير **بينيس** قائلا: "إحدى طرق مواجهة المشاكل هي، قبل كل شيء، طرحها على بساط البحث. إنني أقول لكم، كوزير للداخلية في إسرائيل، وبكل صراحة، إن عملية التطوير افتقرت طوال عشرات السنين إلى مبدأ المساواة من كل الجوانب، سواء على مستوى التخطيط أو على مستوى التنفيذ. والتميز راسخ ومتجذر في مؤسسات الدولة حتى النخاع". ولفت الوزير السابق، **أوفير بينيس**، بشكل خاص الانتباه إلى التمييز الصارخ في مجال مناطق التشغيل والمناطق الصناعية بين الوسطين اليهودي والعربي، وقال: "إن للمناطق الصناعية وظيفتين اثنتين، الأولى هي توفير فرص العمل، والثانية هي

دعم العمق الاقتصادي لدى السلطة المحلية كمؤسسة قادرة على الاعتماد على ذاتها والتخلص من التبعية المطلقة للحكومة، ولذلك يجب على السلطات المحلية المتجاورة، المتعاونة في مناطق تشغيل أو مناطق صناعية، دمج السلطات المحلية العربية في المناطق الصناعية". وأشار بينيس إلى أن عنوان سياسته كوزير للداخلية ينبغي أن يكون "التحول من التمييز المأسس إلى التمييز التصحيحي"، غير أنه اعترف بأن فترة ولايته في منصبه قد تكون أقصر من أن يطبق هذه السياسة.

قدمت **أوفرات دوفداني**، المدير العام لمكتب النائب الأول لرئيس الحكومة، شمعون بيرس، الذي خطط لمشروع تطوير الجليل والنقب، مداخلة في المؤتمر قالت فيها إن الخطة ستعود بالنفع على جميع سكان النقب والجليل يهودا وعربا على حد سواء، ونوهت إلى أنه شارك في طواقم التخطيط للمشروع عرب كثيرون نسبيا. أما **موشي باول**، رئيس المجلس الإقليمي "بني شمعون"، فقد دعا مواطني النقب اليهود والعرب إلى وضع خطط للتعاون على المستوى المحلي ومطالبة الحكومة بتطبيقها تجنبا لفرض طرق التطوير من جهات عليا. وأشار باول إلى أن المجلس أقام منطقتين صناعيتين في مفترق طرق "شوكت"، وفي مفترق طرق "الهافيم"، تتوزع عائداتهما الربحية على البلدات اليهودية والعربية بالتساوي.

في الأطر الرسمية:

متصرف لواء الجنوب في وزارة الداخلية: وجهة النظر القائمة على الوصاية مقابل وجهة النظر القائمة على التنظيم

نعرض فيما يلي، بدون تصرف، موجزا لكلمة متصرف لواء الجنوب في وزارة الداخلية، **دودو كوهين**، أمام المؤتمر: "أنا أؤمن بأن إحدى النقاط المفصلية في عملية ردم الفجوات وتحقيق المساواة بين اليهود والعرب هي الالتفات إلى المرأة البدوية، في التربية، التأهيل، التعليم، والخروج إلى سوق العمل. وكما قلت سابقا، فإن كل الإمكانيات متوفرة من الناحية النظرية، فلا أحد يمنع خروج المرأة البدوية للدراسة والتقدم. غير أن هناك صعوبة داخل المجتمع في كل ما يرتبط بدفع عملية المساواة وتمكين المرأة البدوية وتعزيز مكانتها. كثيرا ما ألتقي برؤساء مجالس محلية وسلطات وقطاعات مختلفة، لكنني أتساءل: متى سيحين اليوم الذي سأقابل فيه امرأة بدوية عضوا في مجلس محلي؟ يبدو، للأسف الشديد، أن ذلك لن يتحقق في فترة ولايتي".

"كثيرا ما أحرار بيني وبين نفسي بشأن تحقيق المساواة. أنا من الذين يتساءلون طوال الوقت تساؤلات كثيرة: ما العمل؟ هناك وجهة النظر القائمة على الوصاية، وبالمقابل هناك وجهة النظر القائمة على التنظيم. وتقول وجهة النظر القائمة على الوصاية: أنا كسلطة، أو كحكومة، أو كدولة، أعرف ما هو جيد لك أيها العربي أكثر مما تعرف أنت نفسك، ولذلك، لكي تحقق المساواة مع المواطن اليهودي، في الثقافة والتأهيل وفي دخل الفرد، أنا الذي سأقرر لك ما هو جيد لك. أما وجهة النظر القائمة على التنظيم فتقول إنه يتعين على الحكومة بادئ ذي بدء، بل يجب عليها، تنظيم موضوع الاستيطان، موضوع التعليم، موضوع التطوير، وموضوع التشغيل. هذا هو دورها كمنظم. أن تنظم وتخلق الظروف. ومن هنا فصاعدا ماذا يفعل المواطنون في هذا الشأن؟ هل ينخرطون في العملية، أم يقاومونها ويحاولون وقفها؟ لذلك ثمة حالات تجد فيها أن الدولة هي التي تقرر وتتقدم لأنه لا يمكنها المراوحة في مكانها. لا يمكنها ترك فراغ، لأنه عندما ينشأ الفراغ تحدث على الأرض أمور غير مرغوب فيها".

المداخلة التي قدمتها **صفاء أبو ربيعة**، التي تعد لرسالة الدكتوراة وتحاضر في موضوع علم الاجتماع في جامعة بن غوريون في بئر السبع، والناشطة في مجال حقوق النساء عموما والنساء البدويات خصوصا، ربما

تتضمن ردا على أقوال **دودو كوهين** بشأن المرأة البدوية، إذ تقول **أبو ربيعة**: "الاعتراف بالبلدات النائية، ومعالجة مشاكل الإهمال التي نعاني منها، سيؤديان إلى الاكتشاف بأن تدريج المعالجة المطلوبة والضرورية للنساء العربيات البدويات في النقب، اللواتي أدى تجاهل السكان الفلسطينيين في البلاد إلى شطب وجودهن وحضورهن، يفوق المعطيات الإحصائية الرسمية المتعلقة بنسبة البطالة والأمية والفقر، وهذه الآفات هي من واقع حياة النساء في التجمعات السكانية النائية في النقب. تعاني النساء من صعوبات هائلة بمجرد وضعهن ليس داخل سلم الفقر والبطالة الرسمي والمعروف في إسرائيل بل خارجه. الالتفات الوحيد إلى هؤلاء النساء هو إلى أرحامهن التي تعتبر مصدر تهديد للتوازن الديموغرافي في البلاد، أو تشكل تهديدا كامنا على أمن الدولة وسكانها الإسرائيليين. دائرة الفقر غير الإنسانية أصلا، والعوز والفاقة واليأس والإحساس بالطريق المسدود، الذي يشمل الأطفال لا الأرقام، والنساء لا الأرحام، والبشر لا التهديد الأمني، كل ذلك يستصرخ طالبا النجدة والخلص. يستصرخ المستقبل. إننا نتطلع إلى الوصول إلى مصادر النفوذ والتأثير وصناعة القرار في الدولة، ولكن لكي نثبت أقدامنا على مسار تسلك هذا السلم يتعين علينا قبل كل شيء أن نكافح من أجل مستقبلنا. المستقبل الذي يشتمل على: الكهرباء، والماء، والشوارع، وتسجيل أسماء بلداتنا على الخريطة، والاهتمام العام الإنساني، المستقبل الذي يشتمل على الخروج من الفقر، وعلى التربية والتعليم، والانخراط في مصادر التشغيل، المستقبل الذي يشتمل على الخروج من اللاإنساني أصلا، الذي أدخلونا إليه ووُضعنا فيه".

من أقوال الأديب: عاموس عوز

نحن نتحدث عن أمرين بسيطين هما في الواقع أقدم من كل الدول في العالم. كل إنسان يعرف ما هما. نحن نتحدث عن العدل وعن التضامن. نحن نتحدث عن الكفاح الاجتماعي وليس السياسي فقط، بل والاجتماعي، الإنساني، والتضامني. الكفاح لكي لا يكون هنا أناس غير معترف بهم، ولكي لا تكون هنا قرى غير معترف بها، ولكي لا تكون في هذه المنطقة دول غير معترف بها، ولكي لا تكون هنا معاناة غير معترف بها. أقول لكم إننا جميعا معروفون ونعرف، ولذلك كلنا متصلون، طوعا على الأقل، مع الشعب. ليس من الحكمة انتظار الحكومة. ليس من الحكمة الاكتفاء بالتوسل لفتح مصادر التمويل، أو المطالبة بفتحها. الحكومة ليست أبانا، والدولة ليست أمنا. هي ليست كذلك بالنسبة لأحد منا. لا لليهود ولا للعرب. هذا المفهوم القائل إن الدولة هي الأب والحكومة هي الأم وأنا هو الابن الذي يجب أن يرعياه، لن يقودنا إلى بعيد. ثمة أمور لا يمكن القيام بها إلا بقوة المجتمع المدني، بقوة المنظمات التطوعية، التي يتجه فيها الأطباء بدافع التطوع إلى حيث يتواجد المرضى الذين لا أطباء لديهم، أو ليس لديهم عدد كاف من الأطباء. ويتجه فيها المعلمون بدافع التطوع إلى حيث يتواجد الطلاب الذين ليس لديهم عدد كاف من المعلمين. ويتوجه فيها المواطنون لتقديم العون حيث يكون عونهم ضروريا، أو للتظاهر حيث يكون ذلك ضروريا. ولو كان خارج البلاد.

من أقوال الكاتب المسرحي: سلمان ناطور

يقال "كُتبت علينا العيش معا". وأنا أقول لم يُكتب على اليهود والعرب العيش سوية، فكل واحد منا يختار العيش هنا وأمامه كل الخيارات للرحيل عن هذه البلاد. ولكننا نحن الذين ارتأينا العيش هنا، لم يُكتب علينا ذلك. كثير من الأشياء كُتبت علينا كأقلية عربية قومية في هذه البلاد، وهي تشمل اللغة أحيانا. كنت أتمنى لو أننا نصل إلى وضع يكون الخيار فيه مطروحا أمام اليهودي للتحدث باللغة العبرية أو باللغة العربية مثلما هو مطروح أمامي الآن. أن

يكون بوسعه التحدث بالعربية أو بالعبرية حتى وإن كان يهوديا أو عربيا ويفهمه الجميع. ربما تكون هذه هي إحدى المسائل التي ينبغي التفكير بها مستقبلا، ليس فقط في سياق المساواة في الحقوق والفرص، والمساواة في الميزانيات، بل في النظرة المستقبلية عموما. وما دمنا نحن الذين اخترنا العيش معا، ولم يُكتب ذلك علينا كشعبين، فإن علينا أن نختار شكل حياتنا أيضا. ليس من المفروض علينا تقبل ما تفرضه علينا الحكومة، ولا أي دولة عظمى، ولا التاريخ، ولا أي شيء آخر. ولا القوى الأخرى. يجب علينا، كأنا، أن نختار شكل حياتنا. ينبغي علينا أن نقرر معا أي دولة ستكون هنا. نحن الذين يجب أن نقرر معا كيف سندير حياتنا اليومية، وكيف سنعيش، وكيف ستكون أوضاعنا. هذا هو الخيار المطروح أمامنا. أن تكون إنسانا حرا في دولتك أو في مجتمعك أو في وطنك. هكذا أفهم حريتي في أن أكون مواطنا داخل الدولة، أن يكون لي الحق في اختيار شكل حياتي، مع الجار، ومع الصديق، ومع الآخر. هكذا أفهم حرية المواطن الحر.